

Distr.
GENERAL

UNEP/GPA/IGR.1/2
12 September 2001

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج الأمم المتحدة للبيئة



الاجتماع الحكومي الدولي لاستعراض تنفيذ
برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية
من الأنشطة البرية

الاجتماع الأول
蒙特利尔，加拿大 ٢٦-٣٠ سبتمبر ٢٠٠١
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض الإنجازات المحققة في تنفيذ برنامج العمل العالمي، ١٩٩٥-٢٠٠١

أولاً - مقدمة

١ - وفقاً للفقرة ٧٧ من برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية المصدر، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من جملة أمور، أن يعقد اجتماعات حكومية دولية دورية لاستعراض التقدم المحقق في تنفيذ برنامج العمل.

٢ - واستجابة لقرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٩/٢٠ باء، عقد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماع فريق الخبراء^١ للتحضير للجتماع الحكومي الدولي الاستعراضي الأول المعنى بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية المصدر. وقد عقد اجتماع فريق الخبراء في لاهاي في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٣ - وأوصى اجتماع فريق الخبراء، من جملة أمور، بضرورة أن تكون عملية الإبلاغ جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ برنامج العمل العالمي؛ وبأنه ينبغي التركيز على تبادل المعلومات وبأنه ينبغي توجيه الأسئلة بشكل يعمل على استخراج المعلومات وليس على إفراز تقرير للتقييم الشامل؛ وبأنه ينبغي أن تسفر عملية

.UNEP/GPA/IGR.1/1

*

(١) انظر الوثيقة UNEP/GPA/GE.1/8

10102001

10102001

K0135603

لداعي الاقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

الإبلاغ عن مساعدة الحكومات والمجتمع الدولي على الارتفاع بتنفيذ برنامج العمل العالمي؛ وبأنه ينبغي للتقارير الوطنية والإقليمية أن تتضمن نماذج دلالية تعكس كلا من أوجه النجاح المحققة والحواجز التي ووجّهت في غضون تنفيذ البرنامج.

٤- كما أيد اجتماع فريق الخبراء اقتراح مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي الذي يقضي بضرورة تركيز عملية الاستعراض على خمس مجالات رئيسية: الاتفاقيات الملزمة وغير الملزمة على الصعدين الوطني والإقليمي، والاتفاقيات الطوعية التي تشمل القطاعين الخاص والعام، وبناء القدرات، والتمويل المبتكر واستخدام الأدوات الاقتصادية؛ وتشاطر الخبراء من خلال عمليات الإبلاغ ومن خلال مواصلة تطوير آلية غرفة المقاومة.

٥- وقام مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي، تسهيلاً لعملية الاستعراض، بوضع استماراً للإبلاغ تمشياً مع التوصيات السالفة الذكر، تطلب إلى الحكومات والأقاليم وأصحاب المصلحة الإبلاغ عن المبادرات المتخذة والحواجز التي ووجّهت والفرص التي تم تحديدها في غضون تنفيذ برنامج العمل العالمي.

٦- ويبرز برنامج العمل العالمي أهمية قيام الدول بتقديم تقارير إنجاز منتظمة بشأن الجهد الذي بذلتها لتنفيذ البرنامج. وحيث أن البرنامج يعتبر جزءاً من اتفاق غير ملزم، فإنه لا يحتوي على آية اشتراطات إبلاغ إلزامية. والحكومات والأقاليم وأصحاب المصلحة الذين قدموا تقارير فعلوا ذلك على أساس طوعي لتشاطر التجارب والخبراء مع الآخرين. واتساقاً مع توصيات اجتماع فريق الخبراء، فإن التقارير لا تلتزم تقديم استعراضات عامة شاملة عن تنفيذ برنامج العمل العالمي على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية؛ وإنما ترمي بالأحرى إلى إبراز النماذج المبتكرة والمثيرة للاهتمام التي يمكن محاكاتها في مناطق أخرى.

٧- ويحدد هذا الاستعراض بعض الإنجازات الرئيسية، وبعض الحواجز التي ووجّهت، والفرص المستتبطة من التقارير الواردة حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١. ويبرز الاستعراض نماذج بيانية قليلة للمبادرات الناجحة التي اضطاعت بها الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وتعطي الإنجازات المبلغ عنها مؤشراً عن الكيفية التي تحقق بها معظم التقدم في تنفيذ برنامج العمل العالمي على شتى المستويات. وتقدم الوثيقة الحالية، جنباً إلى جنب مع الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/3، التي تسرد أنشطة مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، بياناً عن التقدم المحقق في تنفيذ برنامج العمل العالمي منذ اعتماده في عام ١٩٩٥.

٨- وسيتاح في الاجتماع الحكومي الدولي الاستعراضي تجميعاً وتحليلاً شاملين للتقارير الواردة، بما في ذلك تلك الواردة حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠١، كوثيقة معلومات أساسية. وستشمل هذه الوثيقة مصدراً هاماً للمعلومات بشأن الخبراء المستفادة في تنفيذ برنامج العمل العالمي. كما أن جميع التقارير متاحة على موقع الويب الخاص بغرفة مقاومة برنامج العمل العالمي وعنوانه www.gpa.unep.org. والحكومات والأقاليم وأصحاب المصلحة والمنظمات الدولية مدعاوون إلى مواصلة تشاطر تجاربها.

وخبراتها في تنفيذ برنامج العمل العالمي، وكذلك إلى تقديم تقارير بهذا الشأن، إن لم تكن قد قدمتها بعد، وبفضل أن يكون ذلك قبل انعقاد الاجتماع الحكومي الدولي الاستعراضي.

-٩- ويستحوذ الاجتماع الاستعراضي على النظر فيما أبلغ عنه بشأن الحواجز والفرص والإنجازات المحققة في تنفيذ برنامج العمل العالمي. ويستحوذ الاجتماع، بوجه خاص، على النظر في الإجراءات التي يتعين القيام بها على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية من أجل معالجة الحواجز والفرص المحددة في التقارير، وكذلك في الكيفية التي يستطيع مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي أن يسهل بها اتخاذ تلك الإجراءات.

ثانياً - الاستنتاجات الرئيسية

-١٠- يمكننا، استناداً إلى التقارير الواردة حتى الآن، أن نخلص إلى أن برنامج العمل العالمي اكتسب قوة دفع بالغة على مدى السنوات الخمس الماضية، ولا سيما منذ إنشاء مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي في لاهي وتزويده بطاقة كاملة من الموظفين. لقد تحقق تقدم في مجالات شتى بدرجات مقاومة. وإذا ما كان لنا أن نقوم بتقييم عادل للتقدم المحقق، فإنه ينبغي لنا أن نلاحظ أن تنفيذ برنامج العمل العالمي يعتبر عملية تكرارية تبني فيها كل خطوة على الخطوة التي سبقتها، ويتم فيها مراجعة الإرشاد الذي يقدمه برنامج العمل العالمي وتحسينه باستمرار، مما يسفر عن القيام بأعمال تكميلية لحماية البيئات الساحلية والبحرية من مصادر التلوث البرية ومن تردي الموارد.

-١١- وفي غضون تنفيذ برنامج العمل العالمي، تم تحقيق تقدم معين في تحديد المشاكل والإجراءات المطلوبة لعلاجها على الصعيدين الوطني والإقليمي على حد سواء، وفي تعزيز أهداف التعاون الإقليمي. وتشمل هذه الأهداف تحديد وتقدير المشاكل؛ ووضع أولويات العمل؛ وتحديد نهج الإدارة؛ وتحديد الاستراتيجيات الخاصة بتخفيف حدة الآثار المعاكسة المترتبة على الأنشطة البرية المصدر وعلاجها. كما تحقق تقدم بالغ في وضع الاتفاقيات الملزمة قانونياً بشأن الأنشطة البرية المصدر على الصعيد الإقليمي في إقليمين.

-١٢- وقد حدث تقدم أقل نوعاً ما في تعبئة الموارد المالية، وفي بناء القدرات على الصعيد الوطني. وكان التقدم أضعف من ذلك بكثير في مجالات أنشطة التعبئة، وتبادل التجارب والخبرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفي وضع الترتيبات المؤسسية الازمة، ولا سيما الترتيبات الخاصة بالتنسيق فيما بين القطاعات والمؤسسات القطاعية على الصعيد الوطني.

-١٣- ومن الواضح، عند ترتيب الأولويات المنوطبة بشتى فئات مصادر التلوث البحري في برنامج العمل العالمي، أن معظم البلدان المبلغة تولي أولوية علياً إلى فئة المصدر "مياه المجاري"، تليها "المغذيات" ، و"الزيوت" ، و"الفلزات الثقيلة" ، و"القمامة" ، بهذا الترتيب. ويتفق ذلك مع الأولويات المحددة في حلقات العمل الإقليمية للخبراء المعينين من قبل الحكومات والتي عقدت في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩ تحت رعاية مكتب التنسيق وفي سياق برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتحتوي التقارير على معلومات قليلة عن الإنجازات في مجالات التعديلات المائية وتنمية الموارد، رغم أن هذه الفئة المصدرية قد استقررت في حلقات العمل الإقليمية بالأولوية في العمل.

١٤ - والكثير من التحديات التي لقيها برنامج العمل العالمي منذ مستهله واجهتها تقريباً جميع الحكومات التي أبلغت عن وجود حواجز أمام التنفيذ الفعال. وتشمل تلك الحواجز وجود وعي عام وسياسي محدود بتزويدي البيئة البحرية الذي يعزى إلى أنشطة بحرية المصدر؛ وفقدان التشريعات وآليات الإنفاذ الملائمة؛ وعدم كفاية القدرة على جميع المستويات الحكومية؛ وفقدان الموارد المالية.

١٥ - وأبلغت جميع البلدان عن وضع أدوات جيد للحماية البيئية. وقد تراوحت هذه الأدوات من تشريعات بيئية عامة إلى لوائح محددة تتحكم في عمليات التصريف وتتدخل العمل بضرائب بيئية ومعايير جودة بيئية ومستويات انتبعاث. كما يتضح من التقارير وجود زيادة في استخدام عمليات تقييم التأثير البيئي وفي الاعتماد على أساليب الإدارة الساحلية. وجميع الأنشطة البرية المصدر مستهدفة من الناحية العملية بهذه الأدوات الجديدة بدرجات متفاوتة. ومن بين قطاعات الأنشطة البرية المصدر الأكثر استهدافاً "الصناعة الكيميائية" و "إدارة المياه"، يليهما "تنمية المناطق الحضرية" و "الزراعة". كما تحظى السياحة وتربية الأحياء المائية والموانئ والتعدين والنقل البري بالاهتمام في بعض البلدان أو الأقاليم. بيد أنه لم يبلغ إلا عن القليل فقط من المعلومات بشأن الفعالية والكافأة التي تم التصدي بها لأنشطة البرية المصدر باستخدام هذه الأدوات.

١٦ - ومجمل القول، يتوقف نجاح ودرجة تنفيذ برنامج العمل العالمي في بلد ما على توافر هيكل مؤسسي قوي ومنسق، بما في ذلك برنامج عمل وطني صالح بشأن الأنشطة البرية المصدر، وعلى توافر الموارد البشرية والمالية على حد سواء. وفي بعض الحالات، فبالإضافة إلى النهج التقليدية للتصدي لأنشطة البرية المصدر، تم الأخذ بنجاح بمبادرات مبتكرة عدلت من النهج التي جرت العادة على اتباعها.

١٧ - وأظهر عدد من التجارب في مجال إدارة مياه الفضلات البلدية أن الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص والاتفاقات الطوعية التي تشمل القطاع الخاص، يمكن أن تحسن من نوعية خدمات التصحاح في الوقت الذي تحمي فيه البيئة الساحلية والبحرية من التلوث من التلوث من عمليات صرف مياه الفضلات المنزلية والحضرية. كما ثبت أن الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص مفيدة، في بعض الحالات، في تعزيز الموارد الجديدة والإضافية بفعالية وفي الارتفاع بالإجراءات الحكومية في ميدان رسم السياسات، بما في ذلك اللوائح والتشريعات وتحديد الغايات والأهداف.

١٨ - ويظل تمويل المشاريع في جميع المجالات المتعلقة ببرنامج العمل العالمي بمثابة الحاجز الرئيسي الذي يقف أمام تنفيذه. وقد أبلغ عن تحقيق تقدم بسيط جداً فيما يتعلق بالتمويل الجديد والإضافي أو بشأن استخدام سبل ووسائل مبتكرة أو غير تقليدية لتمويل التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد استخدمت ترتيبات مالية مع مؤسسات التمويل الدولية لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية المصدر استخداماً فعالاً في عدد من الحالات لتعزيز جهود الحكومات في تنفيذ برنامج العمل العالمي على الصعيدين الوطني والإقليمي. بيد أن دعم برنامج العمل العالمي لم يدخل في صلب برنامج العمل في حافظة البنك الدولي، كما لم يعد جزءاً صريحاً من اشتراطات التمويل: لم تؤخذ أهداف ونهج برنامج العمل العالمي في الاعتبار عند تخصيص الأموال. وقد يكون في هذا دليلاً على الافتقار إلى إدخال أهداف برنامج العمل العالمي في صلب برامج العمل في المؤسسات المالية الأخرى أيضاً.

ثالثاً - الحواجز التي ووجهت

١٩- إن الحواجز التي واجهت التنفيذ الفعال لبرنامج العمل العالمي والتي أبلغت إلى مكتب التنسيق في التقارير الوطنية والإقليمية المقدمة من الحكومات والهيئات الإقليمية المعنية يمكن تجميعها في أربع مجموعات رئيسية: الحواجز المالية والاقتصادية؛ والحواجز التقنية؛ والدواجز الإدارية والمؤسسية؛ والدواجز القانونية وحواجز السياسات. والقرارات المحدودة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية لها أهميتها لكل هذه المجموعات. كما أن التقارير تبين أن نهج "السيطرة والمراقبة" المتضمن بطابع تقليدي أكبر كانت سائدة في كثير من الأحيان في رؤى الحكومات بشأن كيفية معالجة الحواجز التي تعيق التصدي لأنشطة البرية المصدر.

٢٠- وتتمثل الحواجز المالية والاقتصادية بالأساس في: عدم كفاية الاستثمارات في حماية البيئة البحرية أو عدم وجودها؛ عدم كفاية المخصصات من الأموال من أجل معالجة مياه الفضلات البلدية أو عدم فاعليتها؛ وأفضل التكنولوجيات المتاحة التي إما أن تكون غالية الثمن جداً أو حتى بشكلاً يحول دون استخدامها بالنسبة للبلدان النامية.

٢١- وكان أكثر ما يبلغ عنه من الحواجز التقنية يتمثل في نقص القراءة التقنية والأفراد المدربين، ونقص الوعي بالمشاكل الناجمة عن الأنشطة البرية المصدر ونقص المعرفة العلمية بها فيما بين صناع السياسات وأصحاب المصلحة؛ ونقص الفهم أو الوعي فيما بين الجمهور بشأن تأثير أنشطته على البيئة البحرية؛ واستخدام تقنيات إنتاج عتيقة تسفر عن عمليات تصريف مغبرة لمياه الفضلات بشكل لا يفي بالمعايير البيئية، ونقص أجهزة الرصد المناسبة.

٢٢- وتنطوي معظم الحواجز الإدارية والمؤسسية التي أبلغت عنها الحكومات على نقص التنسيق والتكميل، على الصعيد الوطني، في تنمية وإدارة المنطقة الساحلية ومواردها. إن التركيزات العالمية للسكان والصناعة ووصلات النقل على طول الشراطط الساحلية الضيقة والتفاعلات الكثيفة ما بين الأنشطة الإنمائية المتضادة، والتي تكون متضاربة في كثير من الأحيان، تعرض نظم الموارد المتعددة في البيئة البحرية والمناطق الساحلية على وجه الخصوص للتضرر من التردي. وهنا، يعتبر الافتقار العام إلى التخطيط أو الإنفاذ الشاملين لنظم استخدام الأرض حاجزاً أساسياً. كما تم الإبلاغ عن نقص المعلومات التي يقوم عليها صنع القرارات، ومستويات المهارة الإدارية المنخفضة بشكل عام ونقص مهارات الإدارة البيئية بوجه خاص في المنشآت الخاصة، بوصفها حاجزاً هاماً. كما أُبلغ عن أن مستويات المشاركة العامة المنخفضة أو التي لا وجود لها في الإدارة البيئية البحرية تعتبر حاجزاً أمام إضفاء الفعالية على هذه الإدارة.

٢٣- وتعزيز الحواجز القانونية وحواجز السياسات بالدرجة الأولى إلى الأولوية المنخفضة نسبياً التي تواليها بعض البلدان إلى الاتفاقيات أو المعاهدات أو الاتفاقيات الإطارية البيئية: فيما أن تكون الحكومات غير مقتنة بالحاجة إلى أدوات ملزمة قانوناً للتصدي لأنشطة البرية المصدر أو يكون التزامها بمعالجة التلوث من هذه الأنشطة غير واف إلى حد ما. ويتمثل الحاجز الرئيسي في بعض البلدان الأخرى، حتى حيثما توجد تشريعات ولوائح بيئية، في سوء الإنفاذ أو غيابه، وهو ما يجعل هذه التشريعات واللوائح غير

فعالة إلى حد كبير. وتبين تقارير قليلة أن التشريعات الخاصة بالأنشطة البرية المصدر إما أن تكون عامة جداً أو عبقة للغاية بما لا يتيح لها أن تعالج مشاكل معينة أو راهنة ناجمة عن تلك الأنشطة.

-٢٤- وذكرت تقارير عديدة ا فقداد التسيق فيما بين الوكالات وبين السلطات القطاعية على شتى المستويات الحكومية باعتباره حاجز سياسات لأن التشريعات التي تعطي القضايا البيئية قد تشمل منظمات شتى، وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بالإنفاذ والامتثال. ومن الحاجز الهامة الأخرى التي أشير إليها في بعض التقارير على أنها حاجز هام- الافتقد إلى الإرادة السياسية أو التصميم أو المبادرة من جانب الحكومة، وذلك في البلدان النامية في الأغلب وإن لم يكن على وجه الحصر. ويولى الكثير من البلدان النامية، لأسباب مشروعة، اهتماماً أكبر بكثير بقضايا التنمية الاقتصادية، مع تبؤ الحماية البيئية لمكانة تالية.

رابعاً - الفرص المحددة

-٢٥- تم تحديد فرص عديدة لها إمكانية الحضن على القيام بإجراءات فعالة لعلاج الآثار السلبية للأنشطة البرية المصدر وعلى دعم هذه الإجراءات، وعلى تعزيز فعالية التدابير المتخذة في هذا الصدد. ويرد أدناه نماذج قليلة من الفرص التي أبرزت في التقارير الواردة حتى حينه.

-٢٦- نظر العديد من البلدان المبلغة إلى إدخال واتباع "الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية" على أنه خطوة هامة في السياسات المتعلقة بتنفيذ برنامج العمل العالمي على الصعيد الوطني. وتعطي الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية جميع الأنشطة والتصرفات على طول المنطقة الساحلية وتشمل عملية تخطيط تشاركية، وتتشكل أولويات العمل وتدعى جميع مراحل وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية. وقد لوحظ أيضاً أن إنشاء صلات ما بين إدارة أحواض الأنهر وإدارة البيئة البحرية يوفر فرصاً أخرى.

-٢٧- كما تمثل عملية "تقدير الأثر البيئي" فرصة، لا سيما في المجالات التي يفتقد فيها إلى التخطيط. ويمكن للجان التقييم البيئي، ولا سيما حينما تشمل عضويتها ممثلين من قطاع مستعرض واسع من الوكالات التي تقوم بتقدير الأثر البيئي، أن تتيح فرصة هائلة لزيادة الوعي بالقضايا البيئية في الوكالات الحكومية الرئيسية.

-٢٨- لقد ثبت أن استهلال وتنفيذ مشاريع وطنية رئيسية بشأن إدارة مياه الفضلات البلدية، ومشاركة القطاع الخاص من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمثل فرصة هامة يمكن أن تدعم التنفيذ الفعال لبرنامج العمل العالمي. إن إشراك القطاع الخاص في الإمداد بالمياه والمرافق الصحية واستحداث التزامات طويلة الأجل لتوفير هذه الخدمات قد أظهر نتائج مشجعة في العديد من البلدان في أقاليم عديدة.

-٢٩- إن الاستخدام الترفيهي المتزايد للمياه والطبيعة يمثل في حد ذاته فرصة لزيادة الوعي بأهمية المياه النقية وتوفير فرص لنشاط الأعمال (وعلى وجه الخصوص في السياحة). إذ أنه يعمل عن طريق تغيير آراء صناع السياسات والمستثمرين على زيادة احتمال تخصيص الاستثمارات لإحياء وحماية المسطحات المائية والبيئة الطبيعية، وللإدارة المستدامة للنفايات.

-٣٠ كما ذكر بأن مؤتمر القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة الوشيك الانعقاد، المقرر عقده في جنوب إفريقيا في عام ٢٠٠٢، يمكن أن يوفر فرصة فريدة لزيادة الوعي السياسي بشأن جميع القضايا البيئية، بما في ذلك الآثار التي تلحق بالبيئة البحرية من المصادر والأنشطة البرية.

خامساً - الإنجازات كمؤشرات للتقدم

ألف - الاتفاقيات الملزمة وغير الملزمة على الصعيدين الوطني والإقليمي

-٣١ إن وضع واتباع اتفاقيات ملزمة قانونياً على كل من الصعيدين الإقليمي (الاتفاقات وبروتوكولات إقليمية) والوطنيّة (تشريعات وطنية وقواعد إدارية ومعايير وما إلى ذلك) تعتبر عناصر هامة في عملية الحماية البيئية. وتعكس الاتفاقيات الملزمة التزام الحكومات باتباع سياسات واتخاذ الخطوات اللازمة من أجل علاج قضايا الأنشطة البرية المصدر وزيادة احتمالات الإنفاذ والامتثال.

-٣٢ وفي هذا الخصوص، أعد مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي استعراضاً شاملًاً للاتفاقيات الملزمة ("القانون المتشدد") وغير الملزمة ("القانون المرن") التي تدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي في جميع أقاليم البحار الإقليمية البالغ عددها ١٧ إقليماً.

-٣٣ وإنخال العمل باتفاقيات غير ملزمة على الصعيد الوطني (مثل الاستراتيجيات الوطنية أو برامج العمل الوطنية) أو على الصعيد الإقليمي (مثلاً، من خلال برامج العمل الإقليمية) يعتبر هاماً كالاتفاقيات الملزمة من أجل النهوض بالسياسات التنظيمية والتدابير الحماية، بما في ذلك تلك التي تتخذها الحكومات والمجتمعات المحلية، ومن أجل تعزيز القدرة على تنفيذ تلك السياسات وعلى مؤازرة تلك التدابير. وقد تم تحقيق تقدم في تطبيق الاتفاقيات الملزمة وغير الملزمة من أجل تنفيذ برنامج العمل العالمي.

١ - الاتفاقيات الملزمة

-٣٤ قدمت جميع البلدان المبلغة تقريباً تفاصيل بشأن واحد أو أكثر من الاتفاقيات الملزمة قانونياً على الصعيد الوطني، مثل التشريعات أو اللوائح الوطنية، أو المعايير المستخدمة كأدوات للإدارة. وتعالج هذه الأدوات الأنشطة البرية المصدر ومراقبة الانبعاثات أو النفايات السائلة التي تؤثر على البيئة البحرية والمسطحات المائية المتصلة بها في بلد معين. كما أصدرت بعض البلدان تشريعات بخصوص إدارة المنطقة الساحلية لمراقبة الأنشطة الإنمائية المستقبلة أو الجارية في المناطق الساحلية ولكفاءة الاستخدام المستدام والحسصف للمناطق والموارد الساحلية.

-٣٥ وفي بعض البلدان، تبين التقارير أن الإطار العام للإدارة البيئية شامل جداً ويفطي كل وجه متخل للبيئة، مثل المحيط الأرضي، والغلاف المائي، والطقس، والقيم المادية وغير المادية مثل المكونات الاجتماعية والثقافية.

-٣٦ - وعلى الصعيد الإقليمي، تمثل إنجاز هام بخصوص برنامج العمل العالمي في النجاح في وضع، والتفاوض بشأن، ثلاثة اتفاقيات ملزمة قانونياً. أول هذه الاتفاقيات هو بروتوكول لاتفاقية برشلونة بشأن حماية البحر المتوسط المنقح من أجل حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة بحرية ، وقد اعتمد في عام ١٩٩٦ . والثاني هو بروتوكول لاتفاقية كرتاخينا من أجل حماية وتنمية البيئة البحرية لإقليم الكاريبي الأوسع مدى بشأن التلوث من مصادر وأنشطة بحرية ، وقد اعتمد في عام ١٩٩٩ . والثالث هو مشروع اتفاقية من أجل حماية البيئة البحرية والساحلية لشمال شرق المحيط الهادئ وإدارتها المستدامة، والذي أقره خبراء رفيعو المستوى عينتهم الحكومات في آب/أغسطس ٢٠٠١ ويتناول أن يعتمد في مؤتمر المفوضين في أواخر عام ٢٠٠١ أو أواخر عام ٢٠٠٢ (أنظر أيضاً الوثيقة ٣/UNEP/GPA/IGR.1/3).

-٣٧ - وثمة سبعة بحار إقليمية مغطاة في الوقت الحالي ببروتوكولات ملزمة قانونياً أو بنظم قانونية إقليمية مفصلة بشأن المصادر أو الأنشطة البرية: الكاريبي الأوسع مدى (CAR/RCU)، والمتوسط (MEDU)، والمحيط الهادئ في جنوب شرق آسيا (CPPS)، والبحر الأسود (BSEP)، والكويت (ROPME)، وشمال شرق المحيط الأطلسي (OSPAR)، وبحر البلطيق (HELCOM) .

-٣٨ - وتعتبر اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة التي اعتمدها مؤتمر المفوضين في أيار/مايو ٢٠٠١ تطوراً إيجابياً بالنسبة إلى برنامج العمل العالمي. فاتفاقية الملوثات العضوية الثابتة تعالج بشكل مباشر واحدة من قنوات المصادر السبعة عن طريق السعي إلى منع الآثار المعاكسة لشتي الملوثات العضوية الثابتة في جميع مراحل دورة عمرها. وبالمثل، فإن اتفاقية روتردام لعام ١٩٩٨ بشأن تطبيق إجراءات الموافقة المسبقة عن علم بشأن مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية تعتبر خطوة هامة صوب تنفيذ الإجراءات الموصى بها على الصعيد العالمي في الفصل الرابع من برنامج العمل العالمي.

٢ - الاتفاقيات غير الملزمة

-٣٩ - منذ اعتماد برنامج العمل العالمي في عام ١٩٩٥ ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق برنامج العمل العالمي التابع له يقومان، بالتزامن مع شركاء آخرين، بدعم أو استهلال الجهود الإقليمية الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل العالمي على الصعيد الإقليمي. وفي البداية، كانت هذه الأنشطة الداعمة تتكون من عقد ومتابعة سلسلة من حلقات العمل الإقليمية التي يشترك فيها خبراء تعينهم الحكومات، ومن إعداد برامج عمل إقليمية، في شكل اتفاقيات غير ملزمة، للتصدي للأنشطة البرية المصدر. وقد تم تحقيق درجات تقدم متقاونة من خلال هذه الجهود الإقليمية، والتي تعرض بالتفصيل في الوثيقة ٢/UNEP/GPA/IGR.1/INF/2

-٤٠ - ويطلب برنامج العمل العالمي إلى الدول أن تضع، وفقاً لسياساتها وأولوياتها ومصادرها، برامج عمل وطنية أو تستعرضها خلال سنوات قليلة. وحتى هذا الحين، قام ١٣ بلداً على الأقل (بما في ذلك بلدان في إفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وغرب آسيا) بوضع برامج عمل وطنية أو هي بصدده وضعها (ترتدى تفاصيل أخرى في الوثيقة ٣/UNEP/GPA/IGR.1/3). وتبين المعلومات المتاحة أنه ستكون نسمة حاجة في السنوات المقبلة إلى أعمال إضافية شاملة لعدة قطاعات أو مشتركة بين القطاعات للوفاء بأهداف الفصل الثاني من برنامج العمل العالمي الذي يتطلب القيام بأعمال على الصعيد الوطني.

٤١ - وعلى الصعيد الإقليمي، تعتبر برامج العمل الإقليمية أداة تنفيذ هامة تعمل على دعم امتداد البلدان لالتزاماتها والوفاء بها بموجب الاتفاقيات أو البروتوكولات الإقليمية بشأن الأنشطة البرية المصدر. وترتدي تفاصيل عن وضع وتنفيذ برامج العمل الإقليمية في ١٢ من ١٧ إقليماً في الوثيقة ٣/IGR.1/3 UNEP/GPA.

وبالنسبة للبحار الإقليمية الخمس المتبقية، لا يزال يتعين على الدول أن تقرر ما إن كانت ترغب في إنشاء برامج عمل إقليمية أو المضي قدمًا في التصدي لأنشطة البرية المصدر على أساس الترتيبات القانونية والمؤسسية القائمة. وسيتطلب الأمر إجراءات دعم أخرى لتسهيل إعداد برامج عمل إقليمية في الأقاليم التي ترغب في إنشائها واتباعها.

باء - الاتفاقيات الطوعية وإشراك القطاع الخاص

٤٢ - قد تتخذ الأعمال الطوعية شكل التزامات تقطعها فرادى الشركات أو مجموعات من الكيانات الخاصة، ولا سيما في القطاع الصناعي. وتشمل أمثلة ذلك مدونات السلوك التي تتبع من جانب واحد على الصعيد الوطني أو الدولي، والاتفاقيات التي تعقد بين أصحاب المصلحة بشأن أداء البيئية وإنشاء آليات للتنظيم الذاتي الفعالة. وتعمل المبادرات الطوعية من هذا النوع على دعم التدابير التنظيمية وأدوات السياسات البيئية القائمة، ولا تحل محلها. وقد ثبت أن المبادرات التي يتخذها القطاع الخاص طواعية فعالة في تسهيل تنفيذ السياسات وأساليب الإدارة البيئيين.

٤٣ - وتبيّن العديد من التقارير الوطنية والإقليمية المقدمة إلى مكتب التسيير أنه قد تم تحقيق نتائج جيّرة باللحظة. ففي إقليم بحار شرق آسيا، أخذ دور القطاع الخاص في مجال معالجة مياه الفضلات البلدية في النمو، مع وجود بعض مؤشرات النجاح. وقد اختار العديد من البلدان أن تحول الإمداد بخدمات التصحيح إلى مشغلين من القطاع الخاص. ويعتبر ذلك بالنسبة للحكومات بدلاً للنظام الذي تديره الدولة واستجابة للمشاكل المتعلقة باللواء بالاحتياجات المحلية وللحاجة السريع للتنمية الحضرية والصناعية والتجارية. وفي الكثير من بلدان شرق آسيا، تلزم المنشآت الخاصة ببناء مرافق لمعالجة النفايات السائلة إلى المعيار المطلوب قبل تصريفها إلى شبكات المجاري العمومية. وتشجع الصناعات التي لديها حاجات مماثلة على بناء مرافق مشتركة لمعالجة مياه الفضلات. والدولة مطالبة برصد أداء تلك المنشآت.

٤٤ - وبالمثل، اجتذبت شراكة جديدة في إقليم بحر جنوب آسيا، هي المرفق الاستشاري للبنية الأساسية المشتركة بين القطاعين العام والخاص، تأييداً واسعاً من الجمهور، كما اجتذبت دعماً مالياً من بنك التنمية الآسيوي. وتعتبر هذه الشراكة واحدة من أكبر المبادرات الإقليمية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٤٥ - وفي سياق خطة عمل البحر المتوسط، أنشأت لجنة البحر المتوسط المعنية بالتنمية المستدامة فريق عمل معني بالصناعة في جهد يرمي إلى تنمية الحوار مع الروابط الصناعية الرئيسية في المنطقة. والهدف من ذلك هو تشجيع الصناعات في بلدان البحر المتوسط على اتباع نهج لمنع التلوث وللتكلفة الإيكولوجية ولتعليم المعلومات على أعضائها دعماً لبرنامج عمل البحر المتوسط الاستراتيجي لمعالجة التلوث من أنشطة بريّة المصدر.

٤٦ - وتوجد في المنطقة القطبية، في أعقاب وضع واعتماد برنامج العمل الروسي الوطني من أجل المنطقة القطبية، مرتقبات جيدة لإشراك القطاع الخاص/بيوت الأعمال من خلال "مؤتمر الشراكة". ويجري دعم تنفيذ برنامج العمل الوطني هذا بواسطة برنامج مجلس المنطقة القطبية لحماية البيئة البحرية القطبية واللجنة الاستشارية لحماية البحار من خلال تقديم المساعدة التقنية والعلمية والمالية. ويقوم مرافق البيئة العالمية بتمويل المرحلة الأولى من التنفيذ وبناء الشراكة.

٤٧ - وعلى الصعيد الوطني، يعد مشروع في سري لأنكا لإعادة توطين مدابع الجلد وتحديثها نوعا فريدا من الشراكة الاقتصادية والاجتماعية مع القطاع الخاص تعمل الحكومة (وزارة الصناعات) على النهوض به. وتشترك الحكومة والقطاع الخاص ومجتمع المانحين في تمويل المشروع. وسيكون من بين نتائج المشروع تشييد مراافق معالجة في شكل محطات مشتركة للنفايات السائلة تقي بجميع معايير التصريف؛ وإعادة استخدام النفايات السائلة المعالجة، وإنشاء مقاالت قمامنة آمنة للنفايات الصلبة.

٤٨ - وقد تم استعراض العديد من مشاريع تنفيذ برنامج العمل العالمي على الصعيد الإقليمي واستبانت الدروس المستفادة منها، ولا سيما فيما يتعلق بالهيكل السياسي أو شكل الانقافية، والنهج المنهجية المطلوبة، مثل تحطيط العمل الاستراتيجي، ووضع معايير الاتباع الإقليمية، وتحديد البقاع الساخنة، وال الحاجة إلى إشراك أصحاب المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقييم هذه المشاريع الإقليمية على أساس مدى حسن حضورها على القيام بأعمال وطنية فعالة للتصدي لأنشطة البرية المصدر. والنهج الوطنية المتبعة لتنفيذ أهداف برنامج العمل العالمي والدروس المستفادة من هذه المشاريع الإقليمية مشروحة في الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/INF/5.

جيم - بناء القدرات

٤٩ - إن بناء القدرات الوطنية والإقليمية يعتبر أمراً بالغ الأهمية للتنفيذ الناجح والفعال لبرنامج العمل العالمي. ويقدم العديد من التقارير الإقليمية، وبعض التقارير المقدمة من المنظمات الشريكة، أمثلة محددة عن المبادرات المفيدة والواعدة المتخذة في هذا المجال.

٥٠ - تتفاوت المبادرات المبلغ عنها في أهدافها ونطاقها، من مبادرات ترتكز على فئة مصدر معينة أو مجموعة مستهدفة معينة إلى مبادرات تuala نطاقاً أوسع من المواد أو من الجمهور المستهدف. كما أن معظم أنشطة بناء القدرات تم الاضطلاع بها في سياق مبادرة إقليمية أو مشروع أو برنامج إقليمي لبناء القدرات، مزود بمكونات محددة لتعزيز القدرة التقنية و/أو المؤسسية لعلاج واحد أو أكثر من قنوات مصادر برنامج العمل العالمي.

٥١ - ومبادرات بناء القدرات المسلط بها على الصعيد الإقليمي بما يحقق مصالح برنامج العمل الاستراتيجي لخطة عمل البحر المتوسط تعتبر نموذجية، حيث تصن على القيام بأنشطة "تدريب المدربين" في مجال المعلومات والإرشاد التقنيين بشأن التشغيل السليم بينها لمرافق معالجة مياه المجاري. ويستخدم في هذه الدورات التدريبية تقنيات تدريب حديثة، وتقدم فيها حزم تدريبية إلى المتدربين في نهاية كل دورة. وستستخدم الخبرة المكتسبة من أول سلسلة من الدورات في إقامة دورة تدريب إقليمية ثانية لممارسين من بلدان البحر المتوسط. كما يجري التخطيط لعدد من دورات التدريب الوطنية لمشغلي

محطات معالجة مياه المجاري في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣. وسيتولى تقديم هذه الدورات التدريبية الوطنية موظفون تم تدريبهم في الدورات الإقليمية.

٥٢ - ويعتمد القيام بأنشطة تستخدم نفس نهج "تدريب المدربين" في مجال أفضل الممارسات البيئية وتقنيات الإنتاج النظيف من أجل صناعات مستهدفة على سبيل الأولوية في المنطقة. وتقوم خطة عمل البحر المتوسط، من خلال مركز النشاط الإقليمي للإنتاج النظيف القائم في برشلونة بإسبانيا، ب تقديم المساعدة إلى بيوت الأعمال في الوقت الراهن في تطبيق تقنيات إنتاج أنيق، مع إلقاء الأولوية إلى منع التلوث في المصدر وتنمية تدفقات النفايات.

٥٣ - كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يواصل، من خلال خطة عمل البحر المتوسط، القيام بمبادرة مبتكرة لبناء القدرات الإقليمية في مجال الامتثال للتشريع المتعلق بمراقبة التلوث من مصادر بحرية والعمل على إيقاده. ويجري الاضطلاع بذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والشبكة الدولية للامتثال والإنفاذ البيئيين بهدف إنشاء شبكة إقليمية غير رسمية لتبادل المعلومات بشأن الحماية البيئية الإقليمية وبشأن شبكات المهنيين المنخرطين في قضايا الامتثال.

٥٤ - وفي إقليم غرب ووسط إفريقيا، ساهم العمل المضطلع به في إطار مشروع النظام الإيكولوجي البحري الكبير لخليج غينيا بدرجة كبيرة في بناء قدرات البلدان المشاركة في المجالات المتعلقة مباشرة ببرنامج العمل العالمي، ولا سيما فيما يتعلق بتذليل النفايات وإدارتها. وعلى سبيل المثال، زادت أنشطة رصد الركام البحري/النفايات الصلبة على شواطئ الكاميرون من قدرات هذا البلد على الرصد وأغلت معلومات بشأن أنواع وكميات النفايات المتعلقة بأنشطة رئيسية من قبيل السياحة وصيد الأسماك.

٥٥ - ومن المبادرات المبتكرة الأخرى في بناء القدرات تلك التي اضطلع بها برنامج العمل العالمي لتحالف خليج مين في الولايات المتحدة الأمريكية والتي ترمي إلى توفير التشبيك وبناء القدرات فيما بين المجتمعات المحلية المنخرطة في الرصد البيئي في مستجمع مياه خليج مين من خلال الشبكة الساحلية لخليج مين. وتشمل نواتج المبادرة قاعدة بيانات عن أنشطة الرصد، وبروتوكولات رصد إضافية والعديد من أنشطة بناء القدرات والتشبيك الأخرى.

٥٦ - كما أن مما يجدر ذكره تجربة لجنة حماية البيئة البحرية البلطيقية في النهوض بالقدرات الوطنية والإقليمية في منطقة بحر البلطيق وبنائها. ويجري الاضطلاع بالعمل بالدرجة الأولى من خلال فرقه مهام لتنفيذ البرنامج وفريق رصد وتقدير تابعين للجنة. وتشمل الأنشطة المضطلع بها حلقات عمل تثنية، وبرامج تدريب، ووضع مبادئ توجيهية، وإجراءات للمعايرة المشتركة وضمان الجودة من أجل أصحاب المصلحة على الصعد الوطنية والبلدية والمحليّة.

٥٧ - ومبادرات بناء القدرات في إقليم بحر شرق آسيا التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمة البحرية الدولية، من خلال الشراكات الممولة من مرافق البيئة العالمية في الإدارة البيئية لبحر شرق آسيا، وهو أحد مشاريع المرفق، كانت ناجحة على وجه الخصوص. ومن بين هذه المبادرات مشروع مضائق ملقا الذي ذكر بأنه حق نجاحا في توفير آلية شفافة ويعول عليها للجمع ما بين العلماء والجغرافيين والمهندسين ورجال الاقتصاد وصناع السياسات من الدول الساحلية الثلاثة الواقعة في

مضائق ملقاً في شراكة بشأن القضايا والأولويات والإجراءات المطلوبة لإدارة منطقة البحار شبه الإقليمية وحمايتها. كما كانت المبادرة ناجحة في تجميع فرق متعددة التخصصات ومتعددة القطاعات من أصحاب المصلحة في تلك الدول، وهي مهيئة بشكل جيد في الوقت الحالي لمواصلة القيام بالمزيد من الأعمال المتعلقة بوضع وتنفيذ خطط عمل للمضائق. وتشمل مشاريع بناء القدرات الأخرى التي تتم في نفس إطار الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، إقامة موقع عرض بياني لوضع واختبار وتنفيذ "الإدارة الساحلية المتكاملة" والعديد من المشاريع الأخرى بشأن تزويد السلطات في المنطقة بآليات مناسبة لمنع وإدارة التلوث البحري قبالة سواحلها.

- ٥٨- إن المشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية في بناء القدرات من أجل برنامج العمل العالمي تعتبر أساسية. ويوفر معهد المحيطات الدولي فرصاً عديدة لبناء القدرات المتصلة ببرنامج العمل العالمي. وتقدم العديد من المراكز التشغيلية التابعة للمعهد دورات للسلطات المحلية والإقليمية على الإدارة الساحلية المتكاملة وعلى المصادر والأنشطة البرية والأطر الاقتصادية والقانونية للتصدي لها. وقد وضع الصندوق العالمي للطبيعة وثيقة توجيهية للمنظمات غير الحكومية بشأن تنفيذ برنامج العمل العالمي، في حين أن "السلم الأخضر" تساعد المنظمات غير الحكومية في تحليل المخاطر البيئية والاجتماعية التي تخلقها تطورات معينة في تربية الأحياء المائية، وفي بناء القدرات المحلية دعماً للبدائل المستدامة لأنشطة الزراعة الأحادية.

- ٥٩- وترتدى معلومات أخرى عن جهود بناء القدرات المبنولة دعماً لبرنامج العمل العالمي في الوثيقتين UNEP/GPA/IGR.1/INF/10 و UNEP/GPA/IGR.1/3

دال - التمويل المبكر واستخدام الأدوات الاقتصادية

- ٦٠- يقر برنامج العمل العالمي، في الأقسام التي تعالج الموارد المالية، بأن تعبئة الموارد المالية يعتبر أساساً لا غنى عنه لوضع وتنفيذ البرامج الوطنية والإقليمية لحماية البيئة البحريّة من الأنشطة البرية المصدر. ولذلك فإن من الضروري تحديد واستكشاف آليات التمويل المبكرة. وتشمل الفرص المتعلقة بذلك التمويل الدولي المباشر بموجب اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، والقروض المقدمة من مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية الأخرى.

- ٦١- وتحتوي التقارير المقدمة من العديد من البلدان في منطقة الكاريبي وأمريكا اللاتينية وأوروبا وإفريقيا وآسيا على معلومات بشأن طرائق جمع الأموال، مثل رسوم الانقاض، ورسوم الملوث، والضرائب المحلية والوطنية المفروضة على استخدام منتجات معينة، وفرض أتعاب مقابل أنشطة سياحية معينة، وكذلك بشأن حواجز مالية من قبيل الإعفاء من الضرائب على أنشطة موائمة معينة. ويشيع استخدام التمويل المقدم من مصارف التنمية والمنح المقدمة من الهيئات الخيرية، بالإضافة إلى التمويل الوطني، في تلك الأقاليم لدعم أنشطة برنامج العمل العالمي. وفضلاً عن التمويل المقدم من الدولة، فقد استخدمت أشكال أخرى من الترتيبات التمويلية مثل المنح والمساعدة التساهليّة، والتبرعات المتعددة الأطراف وائتمانات التصدير. وتضرّب المعلومات المقدمة من إقليم بحر البلطيق مثلاً على الطريقة التي تستخدم بها بلدان الإقليم شتى الأدوات الاقتصادية، الحكومية منها وغير الحكومية.

-٦٢- ورغمما عن ذلك، فإن التقارير الواردة من مكتب تنسيق برنامج العمل العالمي توفر معلومات قليلة عن استخدام التمويل المبكر. وقد أبلغت إحدى بلدان أمريكا اللاتينية عن إدخال العمل بضربيبة على معالجة مياه الفضلات البللية تستخدم كدالة على دخل الأسرة المعيشية؛ فالأسر المعيشية ذات الدخل الأكثر انخفاضا تتمتع بخدمة مجانية في حين تدفع الأسر المعيشية ذات الدخل الأعلى حصة أكبر في التكاليف.

- ٦٣ - وبالنسبة لإقليم بحار جنوب آسيا، ذكر بأن الدعم المالي للمشاريع المقامة لحماية البيئة الساحلية والبحرية من الأنشطة البرية المصدر يأتي بالدرجة الأولى كمنحة مقدمة من جهات مانحة ثنائية أو متعددة الأطراف. وقد قدم مثل هذا التمويل للقطاعين الحكومي وغير الحكومي على حد سواء في البلدان الأعضاء في الإقليم وكان نافعاً في تنفيذ المشاريع المتصلة ببرنامج العمل العالمي وبرنامج العمل الإقليمي أيضاً.

٦٤ - على المستوى العالمي، يبرز البنك الدولي، جنباً إلى جنب مع مؤسسة التمويل الدولية، كأحد الفعاليات الرئيسية المحتلة في الأنشطة المتصلة ببرنامج العمل العالمي بسبب خبرته الواسعة في الابتكارات في مجال التمويل. وقد أظهرت دراسة أمر بها مكتب تنسيق البرنامج العالمي أنه قد تم استخدام شتى أنواع ترتيبات التمويل المبتكرة في أكثر من ١٦٥ مشروعًا في حافظة البنك الدولي على الصعيد العالمي. وقد استخدمت بعض هذه النهج المبتكرة في مشاريع عديدة، من بينها مشاريع بخصوص بحر الأورال، وبحر البلطيق، والبحر الأسود، وبحر قزوين، والبحر الكاريبي الأوسع مدى، وخليج العقبة، والمحيط الهندي، والبحر المتوسط، وشعب الميزوأمريكا، وحوض نهر النيل، والبحر الأحمر، وحوض نهر السنغال. وقد أعدت الدراسة من أجل حلقة عمل مشتركة بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن النهوض بالتمويل المستدام من أجل حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية المصدر (لاهاري، ١١-٩ تموز يوليه ٢٠٠١). ويمكن العثور على الدراسة والتوصيات التي أسفرت عنها حلقة العمل بخصوص آليات التمويل المبتكرة في الوثيقة ٧ UNEP/GPA/IGR.1/INF/7.

- تلقى مشاريع إقليمية ووطنية عديدة تنفذ برنامج العمل العالمي مساعدة مالية من مرفق البيئة العالمية من أجل مواجهة تكاليفها الإضافية. وتقدم الوثيقة 6 UNEP/GPA/IGR.1/INF/6 تفاصيل هذه المشاريع.

هاء- تشاoter التجارب من خلال تقديم التقارير ومواصلة تنمية آلية غرفة المقاومة

٦٦- يعتبر تعبئة وتبادل التجارب والخبرات الوثيقة الصلة ببرنامج العمل العالمي، والذي يشمل تسهيل التعاون العلمي والتكنولوجي والمالي الفعال علامة على بناء القدرات، مكونا أساسيا من البرنامج نفسه. ولذلك وافقت الدول على التعاون في استخدام آلية غرفة مقاومة برنامج العمل العالمي باعتبارها مفتاحاً لتسهيل هذا التبادل والتعاون، ومن ثم تعزيز أهداف البرنامج. ويمكن العثور على موجز للتقدم المحقق والطرق الممكنة للانطلاق قديماً في الوثيقة UNEP/GPA/IGR.1/INF/9.

٦٧ - إن قيام الحكومات والهيئات الإقليمية والمنظمات الشريكة بتقديم تقارير عن تنفيذها لبرنامج العمل العالمي إلى الاجتماع الحكومي الدولي الاستعراضي الأول يعتبر مساهمة هامة في مواصلة تطوير آلية غرفة مقاصلة برنامج العمل العالمي.

٦٨ - ومن بين المبادرات ذات الصلة التي تم الإبلاغ عنها الشبكة الإقليمية الأوروبية بشأن المياه، EUROWATERNET، التي أنشأها معهد البيئة الفنلندي بالتعاون مع ١٣ مركزاً إقليمياً للبيئة في أوروبا. وتعمل شبكة "يورووترنت" على دعم قضايا معينة ذات صلة وثيقة ببرنامج العمل العالمي وتستند إلى شبكات الرصد الوطنية القائمة في الوقت الراهن في البلدان الأوروبية. والشبكة مصممة لتقديم معلومات عن نوعية وكمية المياه على الصعيد الأوروبي، وسيتم تطويرها في المستقبل لتلبى اشتراطات توجيهات المياه الإطارية للاتحاد الأوروبي.

واو - ملحوظات ختامية

٦٩ - يستهدف من المعلومات الواردة في هذه الوثيقة أن تقدم رؤيا جامعية عن التقارير الوطنية والإقليمية وتقارير أصحاب المصلحة الواردة خلال التحضير للجتماع الحكومي الدولي الاستعراضي الأول المعنى بتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية المصدر. والتقارير الكاملة متاحة على موقع الويب الخاص بغرفة مقاصلة برنامج العمل العالمي، وثمة موجز موسع سوف يتم توفيره.

٧٠ - وينتهي برنامج الأمم المتحدة للبيئة هذه الفرصة ليوجه الشكر إلى جميع من قدموا مساهمات.
